واقع وآفاق القطاع الصناعي في العراق

المدرس ناجي ساري فارس
مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة

المستخلص

تتميز البيئة الاقتصادية العالمية بالتطور التكنولوجي السريع في عمليات الإنتاج .لذلك فإن الاستراتيجية التقليدية للتصنيع لم تعد ملائمة للمنافسة في ظل التطورات السريعة في الاقتصاد العالمي ، مما يتطلب التعاون في مجال الصناعة مع مختلف الشركات الصناعية العالمية في نقل التطور التكنولوجي . وهذا الأمر لا نجده في القطاع الصناعي العراقي الذي يعاني من واقع متردٍ ، إذ إن هذا القطاع أصبح عائقاً على الاقتصاد العراقي بسبب الاختلالات الهيكلية نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة ، مما أدى إلى تراجع نمو الصناعة ، ولقد فشل العراق بوضع استراتيجية ناجحة في الماضي القريب والبعيد . إن الواقع المتردي والمتهالك للمعدات الإنتاجية في الصناعات الاستخراجية والتحويلية أدى إلى تدني الإنتاج بدرجة لا تستطيع بعض الصناعات من إنتاج (1 %) إجمالي إنتاجها ، وأن اغلب موظفي هذا القطاع يتقاضون رواتب من وزارة المالية دون أي إنتاج يذكر . وهذا الأمر يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد العراقي .لذلك ينبغي وضع الاستراتيجية الواضحة والناجحة من أجل النهوض بالواقع الصناعي المتهالك ، من خلال إشراك القطاع الخاص ، وكذلك الاستفادة من تجارب الدول النامية التي نجحت في وضع استراتيجياتها الصحيحة ، وهذه الاستراتيجية لابد أن ترسم على وفق دراسات الاختصاصيين والخبراء من أجل تطوير القطاع الصناعي في العراق .

The Iraqi industrial sector : Real Situation and future vision

Najy Sari Faris

Lecturer . Economic Studies Department Centre for

Basrah And Arab Gulf studies

Abstract

The global economic environment characterized by rapid Technological development in the production processes. Therefore, the Traditional strategy of manufacturing is no longer adequate to compete In the light of the rapid developments in the global economy, which Requires cooperation in the field of industry with various companies in The global industrial transfer of technological development . And this is Not found in the Iraqi industrial sector, which is suffering from the Reality Of a worsening, as this sector has become an obstacle on the Iraqi Economy due to structural imbalances as a result of wrong Economic Policies, which led to a decline in the growth of industry, Iraq Has failed to develop a successful strategy in the near and distant past . The fact deteriorating and dilapidated equipment production in the Extractive and manufacturing industries has led to a low degree of Production may not certain industries from production (1%), total Production, and that most of the employees of this sector are paid Salaries from the ministry of Finance without any noteworthy Production . This is a heavy burden On the Iraqi economy. So to be clear And the successful development of The strategy for the advancement of The industrial reality creaking, Through the involvement of the private Sector, as well as to benefit from The experiences of developing Countries that have succeeded in Developing the right strategies, and This strategy must be drawn According to the specialists and expert Studies for the development of The industrial sector in Iraq .

المقدمة

تعد الصناعة من أقدم الحرف التي مارسها الإنسان . ومن هذا فإن الصناعة في مختلف دول العالم لها أهمية كبيرة وموقع متميز في البناء الاقتصادي في الوقت الحاضر . إذ إن تطور الدول المتقدمة جاء نتيجة التطور الصناعي ، وعلى هذا الأساس سميت بالدول الصناعية المتطورة، وقد تم ذلك خلال رسم الاستراتيجيات الناجحة للصناعة بشقيها(الاستهلاكية والإنتاجية) .أما في العراق فإن القطاع الصناعي يعاني من ترهل وتهالك وتقادم المعدات الإنتاجية ، وجاء هذا التخلف الصناعي نتيجة الاستراتجيات الفاشلة التي طبقت خلال الفترة المنصرمة بسبب الحروب والفساد الإداري والمالي والإرهاب . إن الهدف الاساس لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق هو استغلال الاموال المتولدة من الصناعة الاستخراجية وتنميتها واستثمارها في مختلف الصناعات ، ومنها الصناعة التحويلية لتوسيع القاعدة الصناعية من خلال وضع الاستراتيجية الناجحة للنهوض بالواقع المتردي للقطاع الصناعي ، إذ إن تطور الصناعة في العراق يساهم في تطور الهيكل الانتاجي للاقتصاد القومي . وقد تناولت الدراسة واقع وآفاق القطاع الصناعي في العراق ، ومساهمة القطاع الصناعي (العام ، الخاص) ومعرفة الاداء العام للصناعة العراقية ، واخيراً تناول البحث ملامح استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في العراق للمدة (2017 – 2030) .

مشكلة البحث

مما لاشك فيه إن القطاع الصناعي يعد من القطاعات الرئيسية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، وتمويل الموازنة العامة . لذلك فالواقع الصناعي في العراق متردي ومتهالك بسبب الاستراتيجيات السابقة الفاشلة ، ومن المشاكل التي حدثت في القطاع الصناعي تدني الانتاجية وتقادم المعدات الصناعية (الاستهلاكية ، والانتاجية) ، وعدم وجود استراتيجية واضحة للنهوض بالواقع الصناعي في العراق . وعليه فإن مشكلة البحث معرفة اسباب تدهور هذا القطاع ، ووضع الحلول الناجحة لرفع الانتاجية الصناعية من خلال تشغيل اغلب المصانع المعطلة منذ السنوات السابقة قبل وبعد سقوط النظام السابق ، وهذا يكون من خلال رسم الاستراتيجية المناسبة للقطاع الصناعي .

فرضية البحث

إن القطاع الصناعي في العراق يعاني من تدهور واضح وتدني في الانتاجية مما جعل مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ضعيف ، ومازال هذا القطاع يعاني من التدهور المستمر نتيجة غياب استراتيجية وسياسة واضحة للنهوض في واقع الاقتصاد العراقي .

أهمية البحث

تلعب الصناعة اهمية كبيرة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، وتمويل الموازنة العامة للدولة ، والقضاء على البطالة ، والتقليل من الاستيرادات من خلال وضع الاستراتيجية التي تنسجم مع الواقع الصناعي . وبما أن الصناعة لها اهمية كبيرة في زيادة النشاط الاقتصادي ، إذ تؤدي الصناعة الدور الرئيسي في عملية صناعة السلع (الاستهلاكية والانتاجية) التي يحتاجها العراق من خلال الصناعة الاستخراجية والتحويلية . وعليه فإن اهمية هذا البحث تأتي من الاهمية في رسم استراتيجية التطوير القطاع الصناعي في العراق .

اهداف البحث

يهدف البحث إلى وضع استراتيجية تطور واقع الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) في العراق ، من اجل التقليل من الاعتماد على الاستيرادات ، ومن خلال التصنيع المحلي الذي يمكن هذه الصناعة من انتاج بعض المواد (كالمواد الغذائية) . إذ إن اغلب المواد الاولية لبعض المواد المصنعة متوفرة في العراق وبأقل الاسعار لذلك فالبحث يهدف إلى وضع الاستراتيجية المناسبة مع الواقع الصناعي من اجل زيادة الانتاجية الصناعية ،من اجل زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي .

هيكلية البحث

يعتمد البحث على هيكلية (واقع وآفاق القطاع الصناعي في العراق) . وعليه فالبحث يعتمد على النقاط التالية : -

المبحث الاول : - مساهمة القطاعين الحكومي والخاص في القطاع الصناعي في العراق .

1- مساهمة القطاع الحكومي في الصناعة .

2- مساهمة القطاع الخاص في الصناعة .

المبحث الثاني : - الاداء العام للقطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي .

1– مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي .

2– القوى العاملة في الصناعة .

3– الاداء الاستثماري في الصناعة .

4– الملوثات البيئية الناجمة من الصناعة .

5– البنية التحتية الداعمة للصناعة .

6– الجهود الحكومية لتحسين أداء شركات القطاع العام .

المبحث الثالث : ملامح استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في العراق للمدة (2017 – 2030)

المبحث الأول

مساهمة القطاعين الحكومي والخاص في القطاع الصناعي في العراق

يعد استخراج الخامات وتصديرها بصيغتها الأولية المصدر الرئيس للعملات الصعبة في الدول النامية إذ تستعمل هذه العملات لاستيراد البضائع المصنعة والأغذية بصورة رئيسة . وسبب اعتماد الدول النامية على الإنتاج الأولي ، هو أن قاعدتها الصناعية ضعيفة عادةً نتيجة لشحة الاستثمارات وقلة تراكم رؤوس الأموال المنتجة . فضلا عن ازدهار صناعات الاستخراج وتصدير المواد الأولية في هذه الدول ، وهي صناعات تحتاج إلى رؤوس أموال طائلة وخبرات فنية متقدمة ، وهو ما يعود في البداية إلى الاستثمارات التي قامت بها الشركات الأجنبية وهي مملوكة أساساً من قبل الدول المتطورة اقتصادياً . والعراق ، كدولة نامية ، تعتمد في اقتصادها على استخراج وتصدير المواد الأولية فهي ، كمثيلاتها من دول منظمة أوبك ، تعتمد على استخراج النفط الخام وتصديره بصورة رئيسة [1] . وعليه فإن القطاع الصناعي العراقي يعتمد على الصناعة الاستخراجية أي استخراج النفط من باطن الأرض ، أما صناعة العراق التحويلية فتعتمد على تحويل المشتقات النفطية المستخرجة من النفط الخام إلى مواد مثل (البانزين ، الكاز أويل ، زيت المحركات ، النفط الأبيض ، النفط الأسود ، وغيرها من المواد التي تدخل في الصناعات المختلفة . ويعد القطاع الصناعي أحد الأنشطة الرائدة في تحقيق الاستغلال الجيد للموارد البشرية والمادية نظراً لما يقدمه من إيجابيات تظهر انعكاساتها على باقي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . ويتكون هذا القطاع من فرعين أساسين هما : الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية ، وتسهم الصناعة

الاستخراجية بالجزء الأكبر من نسبة العائدات التصديرية ، ولاسيما بالنسبة للدول النفطية ، وبعض الدول الأخرى بصفتها مصدرة لخامات الحديد والفوسفات [2] . إن تصنيف القطاع الصناعي يتضمن صناعات متعددة منها صناعات استهلاكية وصناعات تنتج سلعاً استثمارية ، وأخرى كثيفة رأس المال ، وصناعات كثيفة العمل وصناعات صغيرة ومتوسطة وكبيرة ، وصناعات تابعة للقطاع العام وأخرى للقطاع الخاص . ويتسم القطاع الصناعي العراقي بمجموعة خصائص أساسية وعلى النحو التالي[3] : أ- على الرغم من أن القطاع الخاص يمثل (98,3 %) من إجمالي عدد الوحدات الصناعية العاملة في العراق والبالغة (17752) منشأة فـي مقابل (1,5 %) مملوك للدولة ، و (0,2 %) ملكية مشتركة ، إلا أن هذا التوزيع لا يعكس مساهمة كل قطاع في إجمالي الإنتاج الصناعي . لذلك فإن شركات القطاع العـام تمثل العمود الفقري للقطاع الصناعي العراقي ، إذ أنها مسؤولة عن إنتاج (90 %) من إجمالي الإنتاج الصناعي .

ب - على الرغم من أن (56 %) من معامل الشركات العامة يمكن تصنيفها من ناحية المستوى التكنولوجي لعملياتها المؤدية إلى الإنتاج الموصوف بحسب المعايير العالمية بوصفها شركات تنتج منتجات عالية ومتوسطة المكـــون التكنولوجي .مقابل (28 %) منخفضـــة المكون التكنولوجي ، و (16 %) معتمد على المواد الخام.

إلا أن جميع المعامل تتسم بقدم مكائنها ومعداتها وعدم مواكبتها التطورات التكنولوجية والمنظومات الحديثة للتشغيل والسيطرة. وهذا التقادم والتخلف في القطاع الصناعي العراقية بدأ في ثمانينيات القرن الماضي حتى وقتنا الحاضر ، بسبب الحروب والحصار الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الخاطئة للحكومات المتعاقبة . وبما أن العراق أمام فرص وتحديات جديدة تفرض عليه تغيير مساره الاقتصادي والصناعي بالذات لكي يتوافق مع تطورات الاقتصاد العالمي ، وإدراكاً لأهمية وضع إستراتيجية للتنمية الصناعية في العراق . لذلك ينبغي إعداد استراتيجية تنظر إلى ما هو أبعد من الاحتياجات الفورية الخاصة بتحقيق الأمن وبناء البنية التحتية ، وتركز الاهتمام على وضع العراق على مسار واعد للتنمية لغاية العام 2030[4] .

1– مساهمة القطاع الحكومي في الصناعة : تفضل الدول النامية عادة سياسة التعامل مع الصناعات كبيرة الحجم الأمر الذي ينعكس سلبياً على الصناعات الصغيرة، والمتوسطة. ولهذا فأن تدخل الدولة هنا يمثل مجالاً من مجالات السياسة الصناعية التي يمكن أن تأخذ بنظر الاعتبار تأثير مثل هذه السياسة على الصناعات المذكورة في ضمن إطار الأهداف التنموية. وتؤدي الحكومة

أدوارا عديدة في مجال السياسة الصناعية. فهي منتج مباشر، ومستهلك (من خلال تأمين فرص التسويق للصناعات الإستراتيجية) ، ومنظم من خلال تحديد مستوى الإنتاج لبعض النشاطات وأخيرا كوكيل مالي ومستثمر من خلال التأثير على سوق الائتمان وتشجيع توزيع الموارد المالية[5]. أما نظام حوكمة الصناعة في العراق ، فإن الحكومة المركزية تسيطر على المنظومة الصناعية عن طريق ملكية وإدارة كياناتها الصناعية ، الأمر الذي يتناقض مع مبادئ الحوكمة التي تتطلب الفصل بين الملكية والإدارة . أما دور الحكومة المحلية في وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية خاصة بها فلم يُفعل على الرغم من إن هذا الدور محدد بالدستور . وكذلك ضعف الجهود المبذولة لدعم نمو القطاع الخاص ليصبح شريكاً أساسياً في التنمية الاقتصادية من خلال برامج واضحة وعلى قدر عالي من الكفاءة . لقد حدث تدهور كبير في الإنتاجية وارتفاع نسبة الطاقة العاطلة لدى كافة الوحدات الإنتاجية والخدمية في القطاعين العام والمختلط . إذ نجد إن حوالي (70 %) من شركات القطاع العام تعمل فقط بنسبة (30%-50%) من طاقاتها التصميمية ، وكذلك تدني نوعية المنتجات الصناعية العراقية ، إذ تلتزم الشركات العامة والمختلطة بالحد الأدنى من المواصفات القياسية العراقية (المشتقة من المواصفات العالمية) . كما أن (40 %) تقريباً من شركات القطاع العام تعتمد على المعونات الحكومية لسداد أجور العاملين ، وكذلك ضعف الأداء الاستثماري لشركات القطاع العام فيما يتعلق بإنشاء شركات جديدة ، وذلك نتيجة تركيز الاهتمام عند توجيه التخصيصات المالية الحكومية في المنهاج الاستثماري السنوي على أعمال تشغيل المشاريع الحكومية القائمة ومعالجة الإخفاقات فيها[6] . ويوضح الجدول رقم (1) الآتي عدد المنشآت الصناعية في القطاع العام . إن الصناعة العراقية يحكمها القطاع العام إذ إن أغلب المنشآت الكبيرة والمتوسطة مملوكة من قبل الدولة العراقية .

جدول رقم (1)

عدد المنشآت الصناعية للقطاع العام في العراق للفترة (2010 – 2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المنشأت	11270	47525	43982	21225	21910

المصدر: - الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء نتائج الاحصاءات الصناعية للمنشآت الصناعية بغداد ، 2010–2015 ، ص ، ص 5 – 8 .

لذلك فإن القطاع العام يساهم في الحصة الأكبر من مساهمته في قطاع الصناعة كما يبين الجدول أعلاه . فقد بلغ (11270) عدد المنشآت الصناعية الحكومية في عام 2010 ، وقد ارتفع عدد المنشآت الصناعية إلى (47525) في عام 2011وجاءت هذه الزيادة نتيجة انتعاش الاقتصاد العراقي بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية ، مما أدى إلى توجه الحكومة إلى تطوير القطاع الصناعي وخاصة الصناعة النفطية من أجل زيادة الإنتاج النفطي وزيادة الصادرات . وكذلك تهيئة وإعمار مختلف الصناعات المدمرة وتهيئة صناعات جديدة لرفد الاقتصاد الوطني العراقي والتقليل من الاعتماد على الاستيرادات ، من أجل تخفيف الضغط على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة للدولة . ولكن حدث انخفاض أسعار النفط مما أثر في التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية ، فقد انخفضت إعداد المنشآت إلى (21910) في عام 2014 ، وبنسبة انخفاض بلغت (46,1 %)بين عامي (2011 – 2014) . مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع العام في الصناعة بين عامي(2010 – 2014) إلى(51,4 %) . الأمر الذي أدى إلى فشل الاستراتيجية المرسومة إلى زيادة مساهمة القطاع العام في الصناعة .

2 – مساهمة القطاع الخاص في الصناعة : - من الواضح أن القطاع الخاص عليه أن يضطلع بدور القطاع العام كمصدر أساس في توفير فرص العمل . غير أن توسيع نطاق القطاع الخاص وتنويع مصادر النمو بعيدا عن النفط ، هما أمران ضروريان لاستيعاب القوة العاملة المتنامية. وعلى الرغم من التحسن الذي تحقق ،فلا تزال معظم اقتصاديات الدول النامية تعتمد بشدة على القطاع الهيدروكربوني كثيف الاستخدام لرأس المال ، الذي ينشئ قدراً محدوداً من فرص العمل ، فالقطاع الخاص يعتمد بشدة على الإنفاق الحكومي وينبغي أن يصبح قادرا على الاستمرار ذاتيا عن

طريق رفع قدرته التنافسية في الأسواق الأخرى بما فيها زيادة الصادرات غير النفطية . وينبغي وضع حوافز للمواطنين للانتقال إلى العمل في القطاع الخاص ،والارتقاء بمهارات العاملين، وجعل هذه المهارات أكثر توافقا مع احتياجات القطاع الخاص عن طريق تحسين جودة التعليم ،بوصفها من العوامل الحيوية في هذا الصدد [7]. لذلك لا يوجد تعريف لدى الحكومة محدث للقطاع الخاص ، لكن قانون الشركات رقم (21) لعام 1997 يحدده في المادة 8– أولاً ، بالقول (تتكون الشركة الخاصة باتفاق بين شخصين أو أكثر من غير قطاع الدولة ، برأس مال خاص) .

ويجيز في المادة 8– ثانياً أن تكون مساهمة قطاع الدولة في الشركة الخاصة المساهمة أو المحدودة بنسبة تقل عن (25 %) من رأس المال . أما دولياً فالقطاع الخاص (القطاع الخاص هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني غير الخاضع لسيطرة الدولة المباشر ويدار من أجل الربح) . وهناك أمال كبيرة تكمن في موارد العراق الوطنية ولاسيما موارده البشرية والطبيعية ، وأراضيه الخصبة ، وفي ثروة من المواقع الأثرية التاريخية ومقاصد الزيارات الدينية ، ، فضلاً عن فرص تسويقية هائلة نظراً إلى الطلب الكبير على المنتجات والخدمات ووفرة الموارد المالية . وهذه المقومات مجتمعة توفر إمكانات هائلة لإقامة مشاريع جديدة في جميع قطاعات الاقتصاد ، يقودها قطاع خاص صاعد يدفع باتجاه النمو والتنوع الاقتصادي[8]. وفي كل اقتصادات العالم توجد مساحات متفاوتة للقطاع الخاص ابتداءً من الصناعات المختلفة ومروراً بالزراعة والتجارة وانتهاءً بصناعة الخدمات . وهذا ليس بجديد لكن واقع هذا القطاع في العراق هو المقصود حيث التذبذب والتردي والركود وعدم وضوح الرؤيا وكل ذلك نتيجة عدم الاستقرار السياسي وانعدام البيئة الصحية والاستثمارية حيث عانى القطاع الخاص العراقي ويعاني العديد من كوابح التقدم والتطور والاستقرار وأهمها على الإطلاق شمولية التخطيط وتبعية كل مفاصل الاقتصاد للقطاع العام مضافا اليه واقع هذا القطاع من كل المناحي ابتداءً من حجم المشاريع وعدد الأيدي العاملة فيه إلى تقادم وسائل الإنتاج واستخدام المواد الأولية الرديئة رخيصة الثمن أدى إلى لجوء هذا القطاع للميادين ذات المردودات الربحية السريعة هذا من جانب ، ومن الجانب الآخر فإن ضعف مصادر التمويل وعدم القدرة على المنافسة مع المنتوج الأجنبي ولاسيما بعد عام 2003 أدى إلى عدم ملاءمة السياسات المالية

والاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة ناهيك عن المعاناة من تقلبات الوضع الاقتصادي الدولي إبان الأزمات وانعدام التواصل وفقدان الثقة مع المؤسسات الدولية [9] . ويوضح الجدول رقم (2) الاتي مساهمة القطاع الخاص في الصناعة العراقية وكما يلي : -

جدول رقم (2)

عدد المنشآت الصناعية للقطاع الخاص في العراق

للفترة (2010 – 2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المنشأت	10695	11580	47839	44223	28213

المصدر: - الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج الإحصاءات الصناعية للمنشآت الصناعية بغداد ، 2010 – 2015 ، ص ، ص 5 – 10 .

لقد حظي القطاع الخاص بنسبة من تكوين رأس المال بسبب الوضع القائم وتحول أغلب الصناعيين إلى تجار وذلك لصعوبة بيئة العمل والرغبة في تحقيق ربح سريع [10] . والجدول (2) يوضح انخفاضاً في عدد المنشات الصناعية للقطاع الخاص بلغ(10695) بين منشأة صغيرة ومتوسطة وكبيرة وارتفع إلى (47839) في عام 2012.

نتيجة زيادة الاستثمارات في قطاع الصناعة النفطية ، وهذه الزيادة جاءت بسبب ارتفاع أسعار النفط . أما في عام 2014 فقد انخفضت أعداد المنشآت في القطاع الخاص نتيجة انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تراجع عدد المنشآت إلى (28213) ، وقد بلغت نسبة الانخفاض (58,97 %) بين عامي 2012 - 2014 . وقد تسبب هذا الانخفاض في تدني مساهمة القطاع الخاص للصناعة (الاستخراجية والتحويلية) في العراق . لذلك فقد كانت مساهمة القطاع العام بنسبة (0,8) ونسبة القطاع الخاص (0,2 %) في عام 2010 . وفي عام 2014 فقد كانت نسبة مساهمة القطاع العام (0,9 %) ، وقد كانت نسبة القطاع الخاص (0,1%) من العام نفسه .

المبحث الثاني

الاداء العام للقطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي

إن غياب تنوع الإنتاج العراقي نتيجة هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي الذي يتعرض إلى تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية ، مما أدى إلى تراجع أداء القطاعات الانتاجية ، وبالخصوص القطاع الصناعي ، والسبب في ذلك غياب الاستراتيجيات الناجحة لانعاش واقع القطاع الصناعي لاسيما القطاع العام الحكومي . لذلك شهد هذا القطاع تراجعاً كبيراً في الانتاج بسبب عدم الاستقرار الامني والسياسي ، والفساد المالي والإداري المستشري في مؤسسات الدولة ، وقد ركزت الحكومة العراقية على تطوير القطاع النفطي الذي تعرض إلى انتكاسات كبيرة نتيجة التراجع المستمر في أسعار النفط العالمية ، وأهملت باقي القطاعات الاقتصادية . وهذا يعني عدم وجود توازن يهدف إلى تنويع الاقتصاد العراقي ، وبالأخص القطاع الصناعي الذي يعاني منذ القرن الماضي من تدهور وانخفاض في الإنتاجية الصناعية . وبعد عام 2003 فقد زادت معاناة هذا القطاع من خلال تعرض كافة القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي إلى عمليات السلب والنهب والتدمير . وفي الوقت الحاضر فإن أغلب المنشآت الصناعية العامة والخاصة ، أما متوقفة عن الإنتاج أو ذات إنتاجية واطئة لا تسد حاجة السوق المحلية . لذلك فهذا القطاع قد شكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة بسبب عدم تحقيق أقل الإيرادات من أجل تغطية نفقات الإنتاجية في الصناعة . وعليه فإن الأداء العام لهذا القطاع متدنٍ إلى درجة جعلت من الحكومة العراقية تدفع أجور العاملين في الصناعة من الموازنة العامة الممولة بالأساس من الإيرادات النفطية لذلك فالتصنيع يعد الحجر الأساس في عملية التنمية الاقتصادية من خلال التخطيط الصحيح لانعاش الصناعة العراقية . ومن خلال ما تقدم ، فإن قدرة التصنيع على رفع مستوى الدخل القومي تنبع من قدرته على استعمال الوسائل التكنيكية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية ، بما يرافق ذلك من تخصص وتقسيم العمل يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الإنتاجية ، وبالتالي ارتفاع الناتج القومي [11]. وعلى هـــذا الأساس فإننا نلاحظ مـــن خلال الجدول (3) الآتي إجمالي قيمـــة القطاع الصناعـــي (الاستخراجي والتحويلي) في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010 – 2014) .

جدول رقم (3)

إجمالي قيمة القطاع الصناعي العراقي في الناتج المحلي الإجمالي

للفترة (2010 – 2014) مليون دولار

السنة نوع الصناعة	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي % 2014 - 2010
الصناعة الاستخراجية	62880	99145	109098	109045	102249	61,5
الصناعة التحويلية	3144	5242	5847	5405	4659	67,5
المجموع	66024	104387	114945	114045	106908	61,8

المصدر:- (1)- صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية ، 2015 ، ص 56 .

(2) – البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي(- 2014 2013) للبنك المركزي العراقي ، 2014 ، ص20 .

ونلاحظ من الجدول (3) أعلاه أن القطاع الصناعي ينقسم إلى نوعين هما الصناعة الاستخراجية وهي أحد فروع الصناعة المهمة التي تستخرج مختلف الخامات من باطن الأرض. والصناعة التحويلية وهي مجموعة من الفروع الصناعية التي تعمل على معالجة أو إعادة معالجة المواد الأولية المتأتية من الصناعة الاستخراجية ومن الزراعة ، لهذا تصنع المنتجات الجاهزة التي تصلح لاستخدامها كوسائل إنتاج أو سلع استهلاكية [12] .ويوضح الجدول (3) إن أغلب مساهمة القطاع الصناعي في العراق من خلال الصناعة الاستخراجية التي تسهم بنسبة (95 %) في الناتج المحلي الإجمالي ، وتساهم الصناعة التحويلية بنسبة (5 %) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 والذي يبلغ مقدارها (3,144) مليون دولار مقابل (62,880) مليون دولار للصناعة الاستخراجية . وارتفعت قيمة الصناعة الاستخراجية في عام 2012 إلى (109,098) مليون دولار مقابل (5,847) مليون دولار للصناعة التحويلية ، أي بنسبة زيادة في مجموع الصناعة (الاستخراجية والتحويلية)بين عامي (2010 - 2012) بلغت (57,6%) . وانخفضت قيمة القطاع الصناعي إلى (106,908) مليون دولار ، بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية . وكانت نسبة

انخفاض بين عامي 2012 – 2014 بلغت (9,3 %) وقد بلغت نسبة الانخفاض في الصناعة الاستخراجية في نفس الفترة بلغ (1,2 %) ، ونسبة الانخفاض في مساهمة الصناعة التحويلية بين عامي 2012 -2014 في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (8 ,0%) .أما نسبة زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي بين عامي 2010–2014فكانت (61,5 %) في الصناعة الاستخراجية .

وبلغت نسبة المساهمة للصناعة التحويلية (67,5 %) ، وأما مجموع نسبة المساهمة فقد بلـــغ (61,8%) ، وقد جاءت هذه الزيادة بسبب زيادة أسعار النفط العالمية ، واعتماد العراق على الصناعة النفطية في تمويل الميزانية العامة للدولة .لقد ادى الهبوط السريع في أسعار النفط منذ منتصف العام 2014 إلى انخفاض عوائد الصادرات النفطية لاعتماد الاقتصاد العراقي على ايراداته المتحققة من الصادرات النفطية وعدم تنوع مصادر الدخل ، مما أدى إلى تراجع مستويات نمو الاقتصاد الوطني [13] . ويتميز الاقتصاد العراقي خلال العقود الماضية بضيق القاعدة الانتاجية المتمثلة بانخفاض مساهمة كل من قطاع الزراعة والصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي . فضلاً عن تراجع اتجاهات التغير الهيكلي ، ويفترض أن يكون الهيكل الانتاجي متوازناً من حيث أولوية الفروع والفائدة لتطوير القاعدة الانتاجية خاصة فرع الصناعة الرأسمالية التحويلية إذ يلاحظ هيمنة فرع الصناعة الغذائية على الصناعة التحويلية [14] .

2– القوى العاملة في الصناعة : - إن من أبرز مفاصل عملية الإصلاح أنها تتركز في كيفية توزيع الادوار بين الملكية العامة والملكية الخاصة في الاقتصاد العراقي ، حيث تمتلك الحكومة نحو (192) شركة عامة يعمل فيها نحو نصف مليون عامل ، وتشير اغلب التقديرات إلى أن اكثر من (33 %) من القوى العاملة فائضه [15] . ويلاحظ ان حجم القوى العاملة في المجتمع لابد ، ان يتأثر بحجم السكان فيه وتطوره. إلا أن ذلك لا يعني وعلى نحو مطلق ، ان العلاقة طردية بين حجم السكان كمتغير مستقل وبين حجم القوى العاملة كمتغير تابع أو ان قوة العمل تعد دالة بسيطة لحجم السكان. وأسباب ذلك تتمثل في ان كل السكان هم مستهلكون ، ولكن ليس جميعهم منتجين . فالمنتجون (أي الذين يكونون ما يعرف باسم قوة العمل في المجتمع) هم الذين تتراوح أعمارهم عادة بين (15- 64) سنه . فالسكان الأقل من 15 سنة ، والأكثر من 64 سنة ، لا يدخلون نطاق نسبة القوى العاملة ، أما لأنهم صغار السن جداً أو متقدمين جداً في العمر وبالتالي لا يمكنهم ممارسة

الأعمال المنتجة، ولو انه يمكنهم ممارسة بعض الأعمال المنزلية أو غير ذلك من الأعمال التي لا يقصد من ورائها الحصول على دخول في مقابلها[16].

جدول رقم (4)

القوى العاملة في القطاع الصناعي العراقي للفترة (2010 – 2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العاملين	226825	333729	350821	271946	287442
الاجور المدفوعة (مليون دينار)	2843839	2219477	2619078	2393890	2170846

المصدر :- الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات المنشآت الصناعية (لا يشمل إقليم كوردستان)، العراق 2015 ، ص 1 .

ويبين الجدول اعلاه إن مجموع القوى العاملة في القطاع الصناعي بلغت (226825) عاملا لمختلف الصناعات الصغيرة منها والكبيرة ، وقد كانت مجموع الاجور المدفوعة (2843839)مليون دينار في عام 2010 ، وهذه الاجور تدفع الجزء الاكبر منها الدولة العراقية من الموازنة العامة بسبب تدمير اغلب المنشآت الصناعية . وقد ازداد عدد العاملين في عام 2014 حتى بلغ (287442) عاملا ، وكان مجموع الاجور المدفوعة بلغ في نفس العام (2170846) مليون دينار في مختلف الصناعات (الاستخراجية والتحويلية) ، وإن نسبة زيادة العاملين بين عامي 2010 – 2014 بلغت (7,8 %) . أما نسبة الاجور المدفوعة فقد انخفضت في نفس الفترة إلى (7,6 %) . وقد جاء هذا الانخفاض بسبب التقشف الذي تتبعه الدولة العراقية بخفض رواتب العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي جاءت بسبب الانخفاض المستمر في أسعار النفط في الأسواق العالمية وانخفاض مستوى الإنتاجية في الصناعة إلى اقل من (واحد بالمئة) وخاصة في الصناعة التحويلية . إذ إن العبء الاكبر يقع على الصناعات الاستخراجية وبالخصوص الصناعة النفطية في الحصول على الاموال من اجل دفعها كأجور لمختلف القوى العاملة في العراق .

3– الاداء الاستثماري في الصناعة : - إن الاداء مفهوم واسع يعبر عن اسلوب الشركة في استثمار مواردها المتاحة وفقاً لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها الوحدة الاقتصادية ، في سعيها لتحقيق كفاءتها وفاعليتها لتأمين بقائها . كما إن أهمية الاداء تكمن في كونه يعبر عن قابلية الوحدة الاقتصادية في خلق النتائج المقبولة في تحقيق طلبات المجموعات المهمة بالوحدة الاقتصادية كونه ممثلاً للمدى الذي تستطيع فيه أن تنجز المهمة بنجاح أو تحقيق هدفاً بتفوق ، وبتعبير اخر أنه يمثل النتيجة النهائية التي تهدف الشركة للوصول إليها . لذا فإن الاداء محصلة لكافة العمليات التي تقوم بها الشركة ، وإن أي خلل في أي منها لابد أن يؤثر على الاداء سلباً [17] . لذلك فإن قانون الاستثمار الصناعي يهدف إلى دعم القطاع الخاص نحو إنشاء مشاريع صناعية وفق أسس حديثة لتنمية الصناعة الوطنية ، وكذلك المساهمة في دعم تنمية المشاريع الصناعية . وتشجيع القطاع الصناعي الخاص في المشاركة مع الشركات العامة والخاصة ، بما يساعد على تطوير وتوسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها ، ويهدف قانون الاستثمار كذلك إلى تقديم القروض والتسهيلات لا غراض تطوير واستثمار الخطوط الانتاجية المتكاملة للمشاريع الصناعية من خلال إيجارها واستئجارها [18] . والجدول (5) الاتي يوضح نفقات الموازنة الاستثمارية للقطاع الصناعي في العراق ، إذ سجلت النفقات الاستثمارية المخصصة للقطاع الصناعي لعام 2014 انخفاضاً ملحوظاً بلغ (15,4) تريليون دينار ، أو ما نسبته (-38,3 %) بالمقارنة مع عام 2013لينخفض إلى (24,9) تريليون وبنسبة (9,6 %) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ، وقد استحوذ القطاع الصناعي مع النفط أعلى نسبة تخصيص من مجموع الانفاق على الموازنة الاستثمارية إذ سجل (58,6 %) من اجمالي النفقات الاستثمارية لعام 2014 ، وقد كان مجموع النفقات في الصناعة (14,1)تريليون دينار [19] .

جدول رقم (5)

نفقات الموازنة الاستثمارية (النهائية) للقطاعات الاقتصادية في العراق لعام 2014

التسلسل	القطاعات	مجموع النفقات	نسبة من مجموع الانفاق %
1	الزراعة	672,1	2,7
2	الصناعة	14595,7	58,6
3	النقل والمواصلات	954,2	3,8
4	المباني والخدمات	3051,9	12,2
5	التربية والتعليم	291,0	1,2
6	قطاع منوع	5365,8	21,5
7	المجموع	24930,7	100

المصدر:- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، 2014 ، العراق ، ص 72 .

أما الجدول (6) فهو يوضح مقارنة عدد العقود والشركات بين عامي 2013 – 2014 للقطاع الصناعي في العراق ، إذ يلاحظ إن عدد العقود المنفذة في الصناعة عام 2013 بلغت (29,166) مقابل (18,110) في عـــام 2014 . وقد كانت نسبة الانخفاض بين الفترتين قـــد بلغت (62,92%) ، وهذا يدل على إن هناك انخفاض في النشاط الصناعي بسبب التدهور الحاصل بالمصانع العراقية ، وقلة الاستثمارات نتيجة الوضع الامني المتردي والانخفاض المتسارع في اسعار النفط العالمية . وقد كانت نسبة التغير في الاستثمار الصناعي من خلال عدد العقود بدأ بالتناقص حتى بلغ (37,91 %) بين عامي 2013-2014 . وكان السبب الرئيسي في انخفاض الاستثمار هو عدم المخاطرة من قبل المستثمرين في مختلف القطاعات العراقية على الرغم من تسهيل الحكومة العراقية الاجراءات القانونية للمستثمرين .

جدول رقم (6)

عدد العقود المنفذة في القطاع الصناعي في العراق لعامي (2013 – 2014)

السنة	2013	2014	نسبة التغير %
عددالعقود المنفذة في قطاع الصناعة	29,166	18,110	- 37,91

المصدر:- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، 2014 ، العراق ،ص 121 .

4 – الملوثات البيئية الناجمة من الصناعة : - إن من أهداف دعم الإستراتيجية التنموية في الدول النامية المختلفة قيام العديد من الصناعات ، مما يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي من خلال النفايات الصلبة ، والانبعاثات الغازية المختلفة في الهواء ، وكذلك مخلفات الصناعات السائلة التي تتدفق في مياه الانهار والبحيرات . وهذا مما يؤدي إلى زيادة مختلف الأمراض التي تصيب الإنسان والحيوان وحتى النباتات المختلفة ، وتتأثر كذلك كافة الاحياء البحرية . ومن المعروف أن إنتاج واستخدام الطاقة من مصادرها المختلفة يتسبب في حدوث العديد من أنواع التلوث البيئي ذو التأثيرات السيئة على مكونات البيئة الهواء والماء والتربة مما يؤدي إلى اختلال التوازن الدقيق السائد فيها . وعموماً يشكل التلوث بأنواعه المختلفة مخاطر عديدة بسبب تأثيره المباشر وغير مباشر على صحة الإنسان نتيجة تلوث مصادر الغذاء والماء ، ويرتبط التلوث البيئي بإنتاج السلع والخدمات نظراً لوجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي ومقدار الزيادة في استهلاك الطاقة الأولية وبالتالي فإن الحديث عن التلوث وكيفية الحد منه يدخل في مجال علم الاقتصاد ، والحديث عن تقليل التلوث يعني بالضرورة إبطاء النمو الاقتصادي خصوصاً في المدى القصير ،ومن المعروف أن هذا يتعارض مع الأهداف الاقتصادية لمعظم المجتمعات[20] .

وللصناعة أثر كبير في تكون التلوث ، فالمصانع الحديثة تسبب تلوثاً اقل من المصانع القديمة ذات نفس الإنتاج بالنسبة إلى الطن الواحد . فالثورة الصناعية التي اجتاحت العالم ساهمت في تخريب البيئة وتخريب معالمها ، إذ حلت الآلة مكان الإنسان الذي استبدل الطرق البدائية بطرق أكثر تطورا ، واستعمل المحركات البخارية التي تحتاج إلى مصادر جديدة للوقود مثل الفحم الحجري والبترول إضافة للطاقة النووية مما نتج عن ذلك حرق مواد كاربونية تفوق قدرة النظام البيئي على استيعابها وبزيادة التجمعات السكانية وزيادة المصانع بدءاً برمي الفضلات في مجاري الأنهار والبحار

فانتشر التلوث فيها ، إضافة إلى الأبخرة المتصاعدة من الصناعات الكيماوية السامة التي أثرت على مساحات خضراء كبيرة وأتلفت مناطق الغابات والحشائش القريبة منها [21] . وقد عانت البيئة في العراق الى حد كبير من تأثير السياسات البيئية غير الملائمة فيما يتعلق بالتلوث وادارة الموارد ، ونتيجة لذلك يعاني العراق من مجموعة من المشاكل البيئية ومنذ عقود طويلة وذلك بسبب الحروب التي خاضها والتي لم تجلب سوى إشعاعات اليورانيوم المنضب ونفايات الصناعات العسكرية السامة ،رافقها في ذلك انعدام الثقافة البيئية للمواطن بشكل عام . لذلك فأن العراق يعيش في واقع يتفاقم فيه التلوث يوما بعد آخر ،دون وجود دراسات او حلول منتجة لحد الآن ،مما ادى بالنتيجة الى الجفاف والتصحر وزيادة ملوحة التربة والتدهور المزمن للواقع البيئي في العراق .وقد كان انتاج النفط ،وصناعة النفط عموما في كل مراحلها ولا يزال من مصادر التلوث المهمة في العراق .فالحرق العشوائي للنفط والغاز والمنتجات النفطية الفائضة او المتسربة امر كان ولا يزال يلوث بيئة العراق والمنطقة والعالم . كما ان معظم البنزين المستعمل في السيارات لايزال يحتوي على الرصاص ويحرق في سيارات قديمة تنفث عوادمها السمية من دون ضوابط [22] .

5– البنية التحتية الداعمة للصناعة : -يؤدي القطاع الصناع دوراً كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية إذ يعد القطاع الرئيسي المساهم في تمويل برامج التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى ، وعلى الرغم من أهمية هذ القطاع في الاقتصاد الوطني الا أنه بات متعثراً ولم يحقق أهدافه التنموية في العراق ويتضح بأن هذا القطاع بات غير فاعل في تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية المنشودة والذي ينبغي أن يكون بمثابة طوق نجاة لمعالجة المشكلات المالية والاقتصادية في الاقتصاد الوطني ، لذا فإن الحديث عن إمكانات التصنيع لابد وأن يكون مرتبطا بمسألة توفير رأس المال اللازم للاستثمار[23].

لذلك فإن العراق يعاني من ضعف شديد في البنية التحتية الداعمة للصناعة ومن خلال النقاط التالية [24]: -

١. إن عدم وجود مدن ومناطق صناعية تتوفر فيها بنية تحتية وشروط ومستلزمات إنشاء الصناعات المختلفة ساهم في صعوبة بدء الأعمال الصناعية .
٢.تدهور شديد في جميع وسائل النقل والمواصلات (بري ، بحري ونهري، وجوي) .
٣. نقص كبير في انتاج وتوفير الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي للأغراض الصناعية والانقطاعات الفجائية التي تصل إلى حد الانقطاع الكامل.

٤.ضعف البنية التحتية المعرفية شاملة شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك البنية التحتية الخاصة بالمعايير والمقاييس والجودة.

ويعد القطاع الصناعي في العراق أحد أبرز مكونات الاقتصاد غير النفطي والتي يؤمل ان تنمو نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وقد تدهور هذا القطاع في العراق لأسباب عديدة ورغم ذلك فان فرص نموه تبدو كبيرة بحكم الموارد المعدنية المتوفرة في العراق ،كذلك طرق النقل من منطقة الخليج العربي كل هذه الامكانيات من الممكن ان تهيء لقطاع صناعي قائد في منطقة الخليج العربي ،ويمتلك العراق حالياً صناعات متنوعة خفيفة وثقيلة مثل معامل السجاد وتصنيع العجلات وكذلك الصناعات الدوائية والبترو كيمياوية (25).

لذلك فقد أشارت بعض الشركات الصناعية الخاصة المساندة للشركات العامة إلى إن هناك ضعف الامكانات من أجل الحصول على الاراضي لأغراض الاستثمار عموماً . وهي مشكلة ناتجة عن ملكية حكومية واسعة الانتشار لقطع الاراضي المتميزة ، وعدم كفاءة طرق تخصيص الاراضي للقطاع الخاص . ويشير استقصاء مؤسسات الاعمال إلى إن تكاليف ممارسة أنشطة الاعمال الاقتصادية المختلفة في العراق أعلى كثيراً منها في أي مكان أخر في المنطقة وتنشأ الخسائر على نحو رئيسي من خدمات الامداد بالكهرباء غير الموثوقة ، والمدفوعات غير الرسمية بسبب الفساد ، كذلك الاضرار الناتجة عن سوء أوضاع البنية التحتية والخدمات اللوجستية للنقل والتجارة (26) .

لذلك فإن توسيع نطاق البنية التحتية وإعادة بنائها في العراق يتطلب الاستمرار في تنفيذ استثمارات من قبل الدولة والقطاع الخاص لاغتنام الفرصة الوفيرة في قطاع الصناعة . ويجب على العراق خلق البيئة القانونية والتنظيمية الكفيلة بمساندة القطاع الخاص واجتذابه وتمكينه من الاستثمار بصفة مستمرة في توسيع منظومة البنية التحتية وإعادة تأهيلها ، بالإضافة لذلك تحتاج الدولة لتقديم الدعم والمساندة من خلال قواعد تنظيمية وحوافز تشجيعية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحسين قدرتها التنافسية وإمكاناته الإنتاجية (27) . وعليه فإن خدمات البنية التحتية الموثوقة بتكلفة معقولة تعد عنصراً لازماً للقدرة التنافسية للشركات والتنويع الاقتصادي . فأوجه النقص والقصور في توفير البنية التحتية يزيد تكاليف تشغيل الشركات ، ويحد من الحافز الاستثماري مستقبلاً ، ومن شأن الامدادات غير الموثوقة تقليل الاستثمار في قطاعات شديدة الاعتماد على خدمة بنية تحتية معينة ، ويمكنها تحويل رأس المال إلى أنشطة منعدمة الكفاءة في

توفير قدرة كهربائية ذاتية من مولدات تشتريها لحسابها . لهذا فإن مساندة الحكومة العراقية في برنامج الاصلاح والاستثمار في البنية التحتية ، تتطلب من البنك الدولي القيام بما يلي [28] : -

١. تمويل مشاريع البنية التحتية من خلال قروض أو استثمارات مؤسسة التمويل الدولية .
٢. تقديم مساعدة فنية بشأن الاصلاحات القانونية والتنظيمية والمؤسسية المطلوبة لزيادة اجتذاب مشاركة القطاع الخاص بصفة مستمرة في مشاريع البنية التحتية .
٣. تقديم مشورة حول أفضل الممارسات الدولية للترتيبات التعاقدية للشراكة بين قطاعي العام والخاص في مجالات البنية التحتية .
٤. تقديم الدعم والمساندة في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطط الادارة ، من بين جوانب أخرى للدراسات الهندسية .

وعليه فإن تطوير البنية التحتية وأدامتها تجعل من السهل زيادة الانتاج في مختلف المنشآت الصناعية ، وتكون مساندة للصناعة في جميع المجالات الصناعية ، مما يؤدي إلى تطوير الصناعة العراقية ، وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية من خلال تحسين البنى التحتية وتسهيل عمل مختلف القطاعات المساندة للقطاع الصناعي من اجل زيادة الانتاج والانتاجية وتشغيل المعامل المتوقفة عن العمل وادخال التكنولوجيا الحديثة في الصناعة .

6 – الجهود الحكومية لتحسين أداء شركات القطاع العام : - إن من الضرورة والأهمية أن تتبنّى عمليات إعادة الهيكلة منهجاً تقويمياً ينطلق من الاداء المستهدف بالتحسين ، وينطلق من قياس نواتج ومخرجات الأجهزة الحكومية ، ويستند إلى أهداف أدائية محددة تخطط للوحدات الإدارية ، ويتم تقييم إنجاز هذه الوحدات من منظورها .إن الحاجة ماسة إلى الاهتمام التام بقياس الخدمات الحكومية من حيث كفاءة أداء الخدمة ، وجودة الخدمة المقدمة ، وفعالية التكلفة لمختلف البرامج والخدمات الحكومية[29] .

وفي ظل غياب وجود مقياس حقيقي عملي تقاس به نواتج جهود التطوير وإعادة الهيكلة يصبح من الصعب الحكم على درجة النجاح المحرز .إن هذا يعني وجوب أن ترتبط جهود التطوير بأهداف أدائية محددة ، وبتحسين في مؤشرات أداء الأجهزة الحكومية ، وبنظام يقيس هذه الأهداف والفاعلية النهائية لعمل الأجهزة الحكومية . والنقلة الكبيرة التي حدثت في إدارة الأجهزة الحكومية على مستوى بعض الدول المتقدمة ، تمثلت في الانتقال من المنهج التقليدي للإدارة الحكومية إلى

نظم العمل المطبقة في القطاع الأهلي ،التي منها الاهتمام بالعمي لوا الاهتمام بالكلفة ، والاهتمام بالإنتاجية ، وإدارة العمل الحكومي بقدر كبير من الاستقلالية مع المحاسبة على الاداء النهائي ، وأن تبنى أنظمة للموازنة ، وللإدارة المالية وإدارة الموارد بشكل عام وهذا ينبثق من التركز على الاداء المؤسسي للأجهزة الحكومية . وهذا المنظور لم يتغلغل بعد في عمليات إعادة الهيكلة الجارية لجهاز الدولة[30].

إن طغيان المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، والتعارض والتناقض بين المصلحتين يعد العامل الرئيس في استفحال مشكلات الفساد الاداري والاقتصادي في العراق ومن أبرز تداعياته مشكلة ضعف الاداء الاقتصادي للمؤسسات الحكومية. ومن العوامل التي تؤثر سلبا في الاداء الحكومي – الاستثماري هي[31]:

١. عوامل خارجية: - تتمثل بتأثيرات الظروف الامنية، وضوابط مؤسسات الرقابة، وغياب البنى التحتية الاستثمارية وسيادة القانون.
٢. عوامل داخلية: خاصة بتنظيم العمل داخل الوزارة (المعنية) ، وغياب دراسة الجدوى الاقتصادية وكفاءة ادارة التعاقد ، وعدم وجود الشخص المناسب في الموقع المناسب ، والإدارة السليمة .
٣. المجموعة الثالثة : عوامل متعلقة بالتنسيق بين دوائر الدولة، تشمل ضعف تعاون أجهزة الدولة المختلفة، كقرارات اطلاق الصرف (وزارة التخطيط)، وصرف التخصيصات الحكومية (وزارة المالية) وفتح الاعتمادات (البنك المركزي والمصرف التجاري العراقي).ومما تقدم يتبين لنا العوامل الداخلية تشير الى عدم ممارسة العاملين لأدوارهم بالكفاءة المطلوبة، وان ضعف التنفيذ يمكن ان يفسر بالتقصير، الذي يستلزم ايجاد الحوافز الضرورية المعنوية والمادية، او بالقصور والذي يتطلب تدريب وتأهيل ووضع الشخص المناسب في الموقع المناسب، وان نسبة عالية من ضعف الاداء تعود الى غياب الشعور بالمسؤولية. ولكن لرفع مؤشرات التنمية البشرية دور في الارتقاء بالإنسان في تجاوز التقصير والقصور. ويمكن القول ان المشكلة الاقتصادية في تنفيذ المشاريع هي ليست مشكلة الموارد والتخصيصات المالية فقط ، بل هي مشكلة ضعف تفاعل الفرد مع العملية الاقتصادية، انها مشكلة عدم الانسجام بين المصالح الخاصة والعامة، والتي تجد تعبيرها في عدم احترام سيادة القانون[32].

إن ارتفاع مساهمة العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي ، إنما يدل بوضوح على فشل سياسات التنويع الاقتصادي ، ورفع مساهمة القطاعات الاخرى [33] .

وإن هذا الفشل جاء نتيجة لسياسات اقتصادية خاطئة ناجمة عن سوء التخطيط والادارة تارةً ، والحروب والاضطرابات الامنية والسياسية تارةً اخرى ، ولذا يجب على الحكومة العراقية اتخاذ خطوات حقيقية باتجاه تنويع الهيكل الاقتصادي العراقي ورفع مساهمة القطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، لتلافي التقلبات الكبيرة التي تتعرض لها العوائد النفطية وما تفرزه من أثار سلبية على الحياة الاقتصادية [34] .

ولهذا فإن واقع الصناعة ، وعلى الرغم من الامكانات المادية والفنية وتوفر رأس المال البشري (العنصر الاهم) في عملية الانتاج ، إلا إنها ماتزال تقليدية خارج حدود الاسواق الدولية وحتى المحلية بسبب عدم تحقيقها لميزان التنافس وبخاصة السعر والجودة . أذ لا توجد للسلع العراقية مكان يذكر في السوق المحلية أو العالمية في ظل سياسة ألغاء الدعم والحماية للسلع المحلية مقابل سياسات الدعم والحماية التي تتمتع بها السلع المستوردة من جانب الدولة ألام . وعليه فإن واقع الاقتصاد العراقي بحاجة إلى تدخل الدولة لإقرار سياسة تجارية مخططة ومقصودة من حيث[35] :

١. اعتماد مستويات عالية من الحماية الانتقالية لقطاعات فرعية مستهدفة ولفترات محدودة .
٢. يجب أن يتحول تركيز التدخل الحكومي من تخطيط المشاريع إلى تخطيط السياسات العامة وتقديم أشارات صحيحة للسوق .
٣. يجب وضع سياسة تجارية وصناعية تركز على مجموعة منتقاة من الصناعات الاستراتيجية ذات الروابط الامامية والخلفية مع بقية الفروع والانشطة الاقتصادية ، حيث إن أقامتها لا تقتصر عليها فقط بل تمتد لتشمل أمكانية أقامة أنشطة إنتاجية أخرى ، مثل صناعة البتروكيمياويات والنسيج والملابس --- الخ .

لذلك فإن زيادة التصدير تتطلب انشاء قدرات عرض الصادرات من خلال توفير حماية للصناعات الناشئة التي تقوم من خلالها زيادة كفاءتها وزيادة طاقاتها المستغلة وتقليل الهدر في الطاقات وتحسين ميزتها التنافسية بهدف التحول السريع للصناعات المحمية من الانتاج المحلي إلى الصادرات مدعوماً بالإرادات السياسية لإلغاء الحماية تدريجياً عن الصناعات المتقاعسة [36] .

المبحث الثالث

ملامح استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في العراق للمدة (2017 – 2030)

إن الاجراءات التي تتخذها الحكومة في وضع الخطط الخمسية من أجل نجاح البرامج الاستثمارية، وصرفت في سبيل ذلك ألاف الملايين من الدولارات لبناء القطاع الزراعي والصناعي ، واستغرقت بذلك اربعين سنة ، فماذا كانت النتيجة [37].

إن النتيجة ، إذا وضعنا جانباً أثار الحرب ، هي انتهاء العراق بقاعدة زراعية متخلفة لا تفي حتى بثلث احتياجات البلد الغذائية ، وقاعدة صناعية ضيقة جداً أغلبها تحت سيطرة الحكومة رديئة الانتاج ، عالية الكلفة ، وخاسرة في أغلب الحالات . لقد برهنت الحكومة العراقية خلال اربعين سنة من التنمية على إنها مخطط فاشل ، وزراعي فاشل ، وصناعي فاشل ، وتاجر فاشل . لقد آن الاوان أن تتعلم الحكومة العراقية من تجاربها ، ومن تجارب (50) سنة من الجهود التنموية التي مرت بها دول العالم النامية ، ويجب علينا وضع رؤية مستقبلية واضحة للاقتصاد العراقي ، وأن تحدد استراتيجية بعيدة المدى معتمدة نظام السوق من أجل خلق حالة من النمو المستدام تستند على دور فاعل للقطاع الخاص مع قيام الحكومة بتأمين الضمان الاجتماعي للمواطنين ، ومراعاة ظروف توزيع الدخل واتخاذ دور رقابي فاعل على أنشطة القطاع الخاص منعاً للانحراف والاستغلال المضر بمصالح المواطنين والدولة [38].

وعليه ، فقد تبنت وزارة الصناعة والمعادن ومن خلال المستشارين والخبراء في مجال الصناعة ، لاستراتيجية المستقبلية لغاية عام 2030، من أجل النهوض بالواقع الصناعي المتهالك والمتقادم في العراق . وهي استراتيجية تطوير الصناعات الوطنية في العراق (التحويلية والاستخراجية) في المستقبل المنشود من أجل المنافسة إقليمياً وعالمياً ، التي تعتمد التميز والإبداع، في تحقق اقتصاد متنوع وتخلق فرص عمل باستخدام الموارد المتوفرة بكفاءة ومسؤولية ، يتطلب تحديد العناصر اللازمة لنجاح هذه الرؤية ما يلي [39] :-

١. ان تكون طموحة ولكنها قابلة للتحقيق .
٢. أن تكون من الشمولية بحيث تسمح بمرونة تغيير سياسات التنفيذ وفقاً للمستجدات .
٣. ان توضع ويتفق على سياسات تنفيذها بمشاركة جميع الاطراف المعنية.
٤. ان تنفذ الرؤية على مراحل وخطوات وبمسارات واضحة نحو الصورة المستقبلية المطلوبة.

ولهذا فإن هذه الاستراتيجية تسعى إلى تحقيق الغايات التالية: -
أ – تنمية المنظومة الصناعية فى العراق وفق استراتيجية تتكامل مع استراتيجيات أخرى .
ب –وضع نظام مؤسسي وتنظيمي يضمن تنفيذ وتحقيق الأهداف والغايات .
ج – يكون للقطاع الخاص دوراً رئيسياً .
د – تدعم الاقتصاد الوطني ليكون متنوعاً من النواحي الاقتصادية والبيئية .
و – تحقيق قدرة تنافسية وتنمية مستدامة إقليمياً ودولياً .
ط – العمل ضمن بيئة أعمال محفزة تستند إلى الإبداع والتميز .
ر- استثمار الموارد المحمية وتكامل حلقات التجهيز والإنتاج والتوزيع مع المحيط الإقليمي والدولي .
خ –خلق فرص عمل للمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للفرد .
وفي ضوء هذه الرؤية، حددت مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الأساسية المستهدف تحقيقها بحلول عام2030 وكما يلي [40] : -

- زيادة النسبة السنوية لنمو القيمة المضافة الصناعية الى (10 %) .
- زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الى (18 %)
- زيادة نسبة تشغيل العمالة في المنظومة الصناعية.
- زيادة نسبة الاستثمار في المنظومة الصناعية مقارنة مع إجمالي الاستثمارات .
- زيادة نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الانتاج الصناعي .
- زيادة نسبة المحتوى المحلي في المنتجات الصناعية .

- زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص الصناعي في الصناعة التحويلية .

أما تطوير القطاع الخاص الصناعي وفقا للاستراتيجية المرسومة في الأنشطة والمشاريع والتداخلات الفعلية فيتطلب ما يلي[41] : -

١- تحقيق فائدة مباشرة للقطاع الخاص عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص.
٢- تحسين إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية .
٣- إشراك القطاع الخاص ، وبضمنه الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إعادة هيكلة الشركات العامة.
٤- استحداث برنامج خاص لتوفير فرص للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمل مع الشركات العامة .

١. تطوير مناطق صناعية ،وحاضنات أعمال، ومراكز تطوير أعمال ومبادرات أخرى مماثلة.
٢. تشكيل وحدة متخصصة لتعزيز الوعي بالمساواة والشمولية بين النوعين الاجتماعي وزيادة فرص العمل للنساء في القطاع الخاص .
٣. بناء القدرات من خلال التدريب والدعم للتقنية الحكومية والمعنيين في القطاع الخاص .
٤. ضمان تبسيط القوانين والأنظمة النافذة التي تُنظم شؤون القطاع الخاص واقتراح تعديلات على القوانين والأنظمة الحالية أو اعتماد قوانين وأنظمة جديدة.

وقد حددت الأهداف المرحلية والمسار الاستراتيجي للمدة (2017 – 2030) استنادا الى المحاور الأربعة في الجدول (7) ،وعلى النحو التالي : -

جدول رقم (7) المحاور الأربعة للمسار الاستراتيجي في تطوير الصناعة في العراق للمدة (2017 – 2030)

المحور	هدف (1)	هدف (2)
الاول	تشجيع الشركات الاستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين الأكفاء	تحسين القدرات الإنتاجية وتقوية سلاسل القيمة المحلية والعالمية
الثاني	تغيير هيكل القطاع الصناعي لصالح القطاع الخاص	التخلص التدريجي من كافة العوائق التي تواجه المنظومة الصناعية بصفة عامة، ونمو القطاع الخاص بصفة خاصة ولاسيما المتعلقة بالنواحي المالية والقانونية.
الثالث	بناء البنية التحتية لدعم الصناعة	بناء القاعدة المعرفية، وزيادة كفاءة قوة العمل
الرابع	التقليل التدريجي من الدور المركزي في التخطيط وادارة المنظومة الصناعية	زيادة درجة اللامركزية إنشاء وادارة مجلس التنسيق الصناعي ، وضع منظومة لمراقبة والتقييم

المصدر: - وزارة الصناعة والمعادن ، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 ، ص 11 .

ومن خلال الجدول (7) نلاحظ إن هناك أربعة محاور وكما يلي [42] : -

المحور الأول : - بناء نواة تجمعات صناعية تنافسية تعتمد على المنشآت الصناعية الكبيرة والمتكاملة مع سلاسل القيمة المحلية والعالمية .

أ – تشجيع الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين الاكفاء .

ب – تحسين القدرات الإنتاجية وتقوية سلاسل القيمة المحلية والعالمية .

المحور الثاني :-إيجاد ظروف عمل فعالة ومستقرة تسمح بوجود ونمو المنشآت الخاصة.

أ – تغيير هيكل الصناعة لصالح القطاع الخاص .

ب – التخلص التدريجي من العوائق التي تواجه المنظومة الصناعية بصفة عامة، ونمو القطاع الخاص بصفة خاصة ولاسيما المتعلقة بالنواحي المالية والقانونية .

المحور الثالث : - تحسين البنية التحتية الصناعية والمعرفية .

أ – تحسين البنية التحتية .

ب- بناء القاعدة المعرفية، وزيادة كفاءة قوة العمل .

المحور الرابع : - تبني نظام حوكمة مناسب يدعم تنفيذ المحاور الثلاثة السابقة : - يهدف هذا المحور إلى التقليل التدريجي من الدور المركزي في التخطيط والإدارة في المنظومة الصناعية للوصول إلى نظام حوكمة يتمتع بالكفاءة ويضم كافة الاطراف المعنية بالصناعة ، ويقوم على تشجيع العلاقات البناءة بين تلك الاطراف والتقليل من التعارض فيما بينها (43) .

وعليه فلابد من بذل الجهود من أجل النهوض بالواقع الصناعي المتدني في العراق من خلال وضع الخطط الصحيحة واستغلال الخبرات الصناعية ، ولابد من البدء بالصناعات التي يستطيع العراق تطويرها بالإمكانات المتاحة وبأقل الخسائر من أجل زيادة الانتاج والانتاجية ، وتقليل الاعتماد على الموازنة العامة في تمويل المشاريع الصناعية ، من خلال دفع الاجور للعاملين في هذا القطاع . لذلك ينبغي سياسة صناعية محلية تحقيق حماية المنتج المحلي من السلع الاجنبية ، من خلال رفع الرسوم الكمركية على السلع الصناعية المستوردة وبالخصوص الصناعات الغذائية ، التي باستطاعة الصناعات العراقية تصنيعها والاكتفاء الذاتي لسد حاجة السوق بهذه السلع ، وهذا الامر ينبغي له التطبيق العملي على ارض الواقع العراقي المعتمد بالأساس على الاستيرادات من مختلف السلع الانتاجية والاستهلاكية . إذ إن ارض العراق وفيرة بالمواد الاولية التي تدخل في مختلف الصناعات من أجل النهوض بالقطاع الصناعي (الاستخراجي والتحويلي) .وعليه فإن العراق قطع شوطاً في عملية التنمية الاقتصادية، وفي الوقت الحاضر والمستقبل القريب فإن هناك فرص وتحديات جديدة أمام الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص تفرض عليه تغيير مساره الاقتصادي والصناعي لكي يتوافق مع تطورات اقتصادات دول العالم المتقدمة منها والنامية ، من خلال رسم إستراتيجية تحكم عملية أعادة هيكلة القطاع الصناعي (الصناعة الاستخراجية والتحولية) من أجل تنويع الانتاج الصناعي للتقليل من الاستيرادات بهدف زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي والتقليل من مساهمة القطاع النفطي في تمويل الميزانية العامة في العراق .

أ – الاستنتاجات :

تلعب الصناعة الدور المهم والاساسي في النهوض والتقدم في مختلف دول العالم ، ولا يكاد أحد يختلف عن دور هذه الصناعة في التنمية الاقتصادية ، وبالخصوص في الدول النامية ، وعليه فإن تقدم الدول ينطلق من التطور الصناعي الحاصل لديها ، لان هذا التطور ينعكس على تطور باقي القطاعات الاقتصادية . لذلك يعد التصنيع الركيزة الاساسية للتقدم والتطور من خلال رسم الاستراتيجيات الناجحة . ولهذا فإن الباحث توصل إلى الاستنتاجات التالية : -

١- سيطرة الحكومة المركزية في العراق على مختلف الصناعات (الاستخراجية والتحويلية) وهذا ما يتناقض مع مبادئ نظام الحكومة والذي يفصل بين الملكية والادارة .

٢- تعتمـــد أغلـب الشركات القطاع العام علـــى المعونات الحكومية فـي سداد اجور العاملين ، إذ أن (40 %) من هذه الشركات تكون عبء على الموازنة العامة للدولة .

٣- ارتفاع عدد المنشآت الصناعية في عام 2012 ، نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار النفط العالمية ، وانخفضت أعداد المنشآت في عام 2014 بسبب الانخفاض المستمر في الاسعار العالمية للسوق النفطية وهذا أدى إلى انخفاض الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي

٤- قلة مساهمة القطاع الخاص في زيادة النشاط الصناعي ، واعتماد الاقتصاد العراقي على النشاط الريعي ،ونتيجة الاوضاع الامنية والاقتصادية والسياسية المتردية .

٥- إن الاداء الاقتصادي في العراق تتقدمه الصناعة الاستخراجية من خلال استخراج النفط الخام ، وهذا ما يؤدي إلى انعدام التنويع في الانتاج الصناعي .

٦- انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (5 %) ، أما الصناعة الاستخراجية فإن مساهمتها بلغت بنسبتها (95 %) .

٧- تقدر نسبة الفائض للقوى العاملة في الصناعة (33 %) وهذا ما يؤثر على الموازنة العامة للدولة والتي تدفع اجور العاملين من هذه الموازنة .

٨- زيادة الملوثات البيئية من مخلفات الصناعات التقليدية المنتشرة في محافظات العراق .

٩- قلة دعم البنية التحتية في الفروع الصناعية ، من خلال تدهور الطرق والأبنية التابعة لصناعة ، والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي مما يؤثر على الانتاج في بعض المصانع.

١٠- أستنتج الباحث ، إن الاستراتيجية المقترحة من قبل وزارة الصناعة والمعادن ، بأن تطبيقها على ارض الواقع والمتابعة المستمرة لتنفيذها ،يتطلب تخصيص لها الأموال الطائلة ، من أجل تطوير القطاع الصناعي في العراق .

التوصيات :

١- نوصي بأن تكون أولوية أعادة التأهيل إلى الصناعات التي باستطاعة الحكومة تشغيلها بأقل التكاليف من خلال الخبرات الوطنية .

٢- لابد أن يكون هناك تنسيق بين القطاعين العام والخاص من أجل النهوض بالواقع الصناعي.

٣- تشجيع المستثمرين الاجانب والمحليين للاستثمار في مختلف الفروع الصناعية ، من خلال تقديم الامتيازات والتسهيلات وخاصة الاستثمار في الصناعات الصغيرة .

٤- الاهتمام بالصناعة التحويلية من أجل زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي مع الصناعة الاستخراجية .

٥- الاعتماد على الخبرات الصناعية في وضع الاستراتيجيات الواضحة والتي تتلائم مع الواقع الصناعي وتطبيقها على ارض الواقع .

٦- الاهتمام بالبنى التحتية الداعمة للقطاع الصناعي ، والتقليل من الملوثات البيئية في بعض الصناعات من خلال استخدام المعدات الحديثة والمتطورة عالمياً .

٧- زيادة الاستثمارات الصناعية ، وخاصة الاستثمار في المناطق المستقرة أمنياً .

٨- الاسراع في متابعة وتطبيق فقرات الاستراتيجية المقترحة من قبل وزارة الصناعة والمعادن في مختلف الفروع الصناعية .

الهوامش

1–محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والادب والنشر ، العراق ، 2009 ، ص 41 .

2– حاتم محمد حمود العبيدي ، أثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة التحويلية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2004 ،ص54 .

3– وزارة الصناعة والمعادن ، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 ، 2013 ،ص5 .

4– المصدر نفسه ، ص 5 .

5– مدحت كاظم القريشي ، السياسة الصناعية والتنمية في البلدان النامية ، بين المؤيدين والمعارضين ، شبكة الاقتصاديين العراقيين . http//iraqieconomists.com

6– وزارة الصناعة والمعادن ، المصدر السابق ، ص ، ص 5 – 7 .

7–صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد الاقليمي ، منطقة الشرق الاوسط واسيا الوسطى ، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية ، اكتوبر 2015 ،ص12.

8– مجلس الوزراء ، هيئة المستشارين ، استراتيجية تطور القطاع الخاص 2014-2030 العراق ، 2014 ، ص 8 .

9– واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به ،المنتدى العلمي iraq-iraq.ir

10– كمال البصري ، مضر السباهي ، واقع واستراتيجية القطاع الخاص ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، العراق ، 2012 ، ص 4 .

11– نشأت صبحي يعقوب ، الطاقة المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق (الاسباب ،الاثار ، المعالجات) دراسة تحليلية للمدة (2000-2010) ، رسالة ماجستير الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2012 ، ص 9 .

12– عبد الغفور حسن ، اقتصاديات الإنتاج الصناعي ، دار الكتب والوثائق العراقية ،2006 ص ،ص 14-15 .

13– البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2014 ، ص ، ص 10-11 .

14– صلاح عامر ابو هونه البدري ، تحليل وتقويم استراتيجية التنمية الاقتصادية في العراق والخيارات البديلة (1990 – 2009) ، رسالة ماجستير ، الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية 2010 ، ص 121 .

15– المصدر نفسه ، ص 127 .

16– عبد الله الصعيدي ، مبادىء علم الاقتصاد ، مطبعة البيان التجارية ، مصر ، 2004 ،ص 90

17– مشعل جهز المطيري ، تحليل وتقييم الاداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، 2004 ، ص ، ص 10-11 .

18– وزارة الصناعة والمعادن ، قانون الاستثمار الصناعي ، المديرية العامة للتنمية الصناعية ، 2014 ، ص 2 .

19– البنك المركزي العراقي ، المصدر السابق ، ص 72 .

20– عطارد خليل ، شيماء فريد ، واقع احصاءات البيئة والطاقة في العراق ، الجهاز المركزي للاحصاء ، العراق ، 2013 ، ص 14 .

21– أزهار جابر ، تلوث الهواء والماء ، انواعه ، مصادره ، أثاره ، مجلة العلوم الانسانية جامعة بابل ،المجلد 19 ، العدد 2 ، 2011 ، ص 6 .

22– وليد خليف جبارة الطائي ، التلوث البيئي والاقتصاد الاخضر ، وزارة المالية ، قسم السياسات الاقتصادية ، 2012 ، ص ، ص 15 -21 .

23– وزارة المالية ، سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق ، الدائرة الاقتصادية 2009 ، ص ، ص 20 – 22 .

24–وزارة الصناعة والمعادن ، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 المصدر السابق ، ص 66 .

25– جمهورية العراق ، الاستثمار في العراق (نظرة عامة) ، الهيئة الوطنية للاستثمار ،بدون سنة طبع ، ص 66 .

26– البنك الدولي ، العراق وتقييم مناخ الاستثمار ، تقرير فريق من البنك الدولي بالتعاون مع الحكومة العراقية ، 2012 ، ص 10 .

27– المصدر نفسه ، ص 11 .

28– المصدر نفسه ، ص ، ص 59-66 .

29– إعادة الهيكلة الادارية ودورها في تحسين أداء المؤسسات والجهات العامة والشركات. kenanaonline

30– المصدر نفسه .

31– كمال البصري ، التحديات الاقتصادية الحالي واستراتيجي المرحلة القادمة 2010-2014 المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، 2010 ، ص ، ص 7 – 8 .

32– المصدر نفسه ، ص 8 .

33– ميثم عبد الحميد روضان ، تطور العوائد النفطية وامكانات الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (1970 – 2010) ، رسالة ماجستير، الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2014 ، ص 70 .

34– المصدر نفسه ، ص 70 .

35– نشأت صبحي يعقوب ، المصدر السابق ، ص ، ص 122 – 123 .

36– المصدر نفسه ، ص 123 .

37– محمد علي زيني ، المصدر السابق ، ص 472 .

38– المصدر نفسه ، ص 472 .

39– وزارة الصناعة والمعادن ، المصدر السابق ، ص 9 .

40– المصدر نفسه ، ص 10 .

41– مجلس الوزراء ، هيئة المستشارين ، المصدر السابق ، ص ، ص 20 – 24 .

42– وزارة الصناعة والمعادن ، المصدر السابق ، ص ، ص 10 -11 .

43– المصدر نفسه ، ص ،ص 11 – 14 .

المصادر

أ – الكتب

1 - الصعيدي ،عبد الله ، مبادئ علم الاقتصاد ، مطبعة البيان التجارية ، مصر ، 2004 .

2 - حسن ،عبد الغفور ، اقتصاديات الانتاج الصناعي ، دار الكتب والوثائق العراقية ،2006.

3–زيني ،محمد علي ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والادب والنشر ، العراق ، 2009 .

ب – البحوث الرسمية

4 - البنك الدولي ، العراق وتقييم مناخ الاستثمار ، تقرير فريق من البنك الدولي بالتعاون مع الحكومة العراقية ، 2012 . .

5 - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2014 .

6 - جمهورية العراق ، الاستثمار في العراق (نظرة عامة) ، الهيئة الوطنية للاستثمار ،بدون سنة طبع .

7 - صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد الاقليمي ، منطقة الشرق الاوسط واسيا الوسطى ، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية ، اكتوبر 2015 .

8 -خليل ،عطارد ، فريد ، شيماء، واقع احصاءات البيئة والطاقة في العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء ، العراق ، 2013 .

9–البصري ،كمال ، التحديات الاقتصادية الحالي واستراتيجي المرحلة القادمة 2010 - 2014 المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، 2010.

10 - البصري ، كمال، السباهي ، مضر، واقع واستراتيجية القطاع الخاص ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، العراق ، 2012 .

11 - مجلس الوزراء ، هيئة المستشارين ، استراتيجية تطور القطاع الخاص 2014-2030 العراق ، 2014 .

12 - وزارة الصناعة والمعادن ، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 ، 2013.

13 - وزارة الصناعة والمعادن ، قانون الاستثمار الصناعي ، المديرية العامة للتنمية الصناعية ، 2014 .

14 - وزارة المالية ، سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق ، الدائرة الاقتصادية 2009 .
15 - وليد خليف جبارة الطائي ، التلوث البيئي والاقتصاد الاخضر ، وزارة المالية ، قسم السياسات الاقتصادية ، 2012 .

ج – الرسائل الجامعية

16 - العبيدي ، حاتم محمد حمود ، أثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة التحويلية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2004 .
17 - البدري ، صلاح عامر ابو هونه ، تحليل وتقويم استراتيجية التنمية الاقتصادية في العراق والخيارات البديلة (1990 – 2009) ، رسالة ماجستير ، الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية 2010. .
18–المطيري ،مشعل جهز ، تحليل وتقييم الاداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، 2004 .
19–روضان ،ميثم عبد الحميد، تطور العوائد النفطية وامكانات الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (1970 – 2010) ، رسالة ماجستير ، الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2014 .
20–يعقوب ،نشأت صبحي ، الطاقة المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق (الاسباب ،الاثار ، المعالجات) دراسة تحليلية للمدة (2000-2010) ، رسالة ماجستير الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2012 .

د – المجلات العلمية

21 - جابر ، أزهار ، تلوث الهواء والماء ، انواعه ، مصادره ، أثاره ، مجلة العلوم الانسانية جامعة بابل ،المجلد 19 ، العدد 2 ، 2011 .

و – الانترنيت

22 - إعادة الهيكلة الادارية ودورها في تحسين أداء المؤسسات والجهات العامة والشركات. kenanaonline
23–القريشي ،مدحت كاظم ، السياسة الصناعية والتنمية في البلدان النامية ، بين المؤيدين والمعارضين ، شبكة الاقتصاديين العراقيين . http//iraqieconomists.com
24 - واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به ،المنتدى العلمي iraq-iraq.ir